

**تحليل المخاطرة المصرفية وانعكاسها على القدرة الائتمانية باستخدام أنموذج التمان
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من
2017- 2005**

**Analysis Of Banking Risk And Its Reflection On Credit ability Using The
Altman Model**

**(Applied study in a sample of banks listed in the Iraqi market securities
for the period from 2005 to 2017**

الباحثين سيماء حسن محمد علي الشمري

أ.م.د. زينب مكي محمد البناء

Simaa Hassan M. Ali Al Shammarei

Zainab makee mahmood Albanaa

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم والمصرفية

simaalshmari7@gmail.com

zainabalbanaa@yahoo.com

المخلص :

تهدف الدراسة الى التعرف على أهمية تحليل المخاطرة المصرفية والتي تمثل الخسائر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف ، والتي باتت تعتمد كأداة لقياس وتحديد القدرة الائتمانية للمصرف، وكما نعلم فان الهدف النهائي للمصارف يتمثل في زيادة الربحية وتقليل الخسارة التي يمكن ان يتعرض لها، لذا ربطت المخاطرة المصرفية بالقدرة الائتمانية ، وذلك لأهمية تأثير الائتمان في تحقيق اهداف المصرف على المدى البعيد، وقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على مجموعة من التقارير والكشوفات المالية المنشورة لمصرفين من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمدة الدراسة 2017-2005 واستخدمت الدراسة مجموعة من الوسائل المالية والإحصائية لتحقيق أهدافها وقد استخدمت الدراسة للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات (Kolmogorov-Smirnov) ووجد انها خاضعة للتوزيع الطبيعي، كما استخدمت الباحثتان تحليل علاقات الارتباط والانحدار لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات وذلك عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط الخطي Pearson استخدام الانحدار الخطي البسيط وذلك عن طريق استخدام تطبيق البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها عدم وجود علاقة تأثر وارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين المخاطرة المصرفية والقدرة الائتمانية . وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام إدارة المصارف باستخدام المقاييس الحديثة كأنموذج التمان في قياس المخاطرة المصرفية .

Abstract:

The objective of the study is to identify the importance of banking risk analysis, which represents potential losses to banks, which are adopted as a tool to measure and determine the creditability of the bank. As we know, the ultimate goal of the banks is to increase profitability and reduce the loss that can be exposed, The study examined the concept of banking risk in creditability and the importance of the role of credit in achieving the objectives of the bank in the long term. The study adopted in its application on a set of reports and financial statements published for two banks from the banks listed in the market of Iraq to Ora The study used a range of financial and statistical means to achieve its objectives. The study was used to verify the normal distribution of data (Kolmogorov–Smirnov) and found that it was subject to normal distribution. The study also used correlation and regression analysis of study variables and hypothesis testing, Of the statistical methods such as Pearson correlation coefficient as well as the use of simple linear regression by using the application of the statistical program ready SPSS The study reached a set of conclusions, the most important of which is the absence of a relationship of influence and correlation of semantic Statistically significant between the banking and credit risk and vulnerability. The study presented a number of recommendations, the most important of which is the importance of the management of banks to use modern standards .such as Altman model in measuring banking risk

المقدمة

تعد المخاطرة المصرفية جزءا لا يتجزأ من النشاط المصرفي . لاسيما عند تعدد أنشطة المصارف وحدثتها وارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية فضلا عن الحاجة إلى مصارف ذات أحجام كبيرة . فالمصارف أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر وإن دراسة وتحليل وتقييم مجمل المخاطر المتوقعة تعد من العوامل المساعدة على نجاح المصارف وضمان استمراريتها في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية . ومن هذا المنطلق فإن أهمية الدراسة تكمن في توجيه المصارف على تحليل المخاطر المصرفية لتحديد قدرتها الائتمانية بالشكل الذي يجعلها تتخذ قرارات استثمارية سليمة , وذلك عن طريق تطبيق طرق واساليب علمية حديثة تساعدها على تحقيق اهدافها ومن ثم استمراريتها . وأن تحديد القدرة الائتمانية للمصرف يتوقف على مجموعة من المتغيرات أهمها معرفة حجم المخاطرة التي قد يتعرض لها المصرف

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في استعراض وتحليل والوقوف على حجم المخاطرة المصرفية , ومن ثم وضع الحلول اللازمة لها كونها ذات تأثير كبير في سلامة المركز المالي للمصارف واستمراريتها . اذ يعزى ضعف القدرات الائتمانية لدى المصارف العراقية نتيجة لمواجهة عدد من المخاطر , لا سيما بعد تطور الصناعة المصرفية وتعدد المخاطر وتوسعها فكان الاهتمام بتحليل المخاطرة المصرفية من أهم السبل للحد من الخسائر المالية , وتجنب حدوث الأزمات وذلك عن طريق تطبيق أنموذج التمان .

ثانياً : مشكلة الدراسة

تعد المخاطر المصرفية واحدة من أهم التحديات التي تواجه إدارة المصارف، فمعالجة هذه المخاطر لم تعد من الأمور السهلة ، اذ أن المشاكل الهيكلية والتنظيمية والتحديات الكبيرة التي تواجه المصارف العراقية في عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وعدم استقرار البيئة الاستثمارية، وضبابية التشريعات والتعليمات التي ادت الى ضعف ارتباط المصارف العراقية بالمنظومة المصرفية العالمية اسهمت بضعف مواكبة القطاع المصرفي العراقي للتطورات والتغيرات المصرفية.

لذا يمكن تلخيص المشكلة بالتساؤلات الآتية :

- 1- هل المخاطرة المصرفية تعمل على اضعاف القدرات الائتمانية للمصارف ؟
- 2- هل هناك ضعف في أدراك هذه المصارف لمدى تأثير المخاطرة المصرفية في القدرات الائتمانية ؟
- 3- هل هناك تأثير مباشر بين المخاطرة المصرفية والقدرة الائتمانية ؟
- 4- هل يمكن ان تتحسن القدرة الائتمانية عن طريق تحديد مقدار المخاطرة التي يتعرض لها المصرف ؟

ثالثاً : فرضيات الدراسة

- 1- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر المصرفية والقدرات الائتمانية للمصرف .
- 2- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطرة المصرفية في القدرات الائتمانية للمصارف .

رابعاً : اهداف الدراسة

تهدف الدراسة للتوصل الى عدة أهداف منها :

- 1- قياس المخاطرة المصرفية عن طريق استخدام مقياس التمان z-score .
- 2- التعرف على المخاطرة المصرفية وتحديد نوع العلاقة بينها وبين القدرة الائتمانية للمصارف عينه الدراسة .

خامساً: حدود الدراسة

- 1- الحدود الزمانية: - تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي في المصارف التجارية عينه الدراسة في السنوات التي اعتمدها الدراسة وفق سلسلة زمنية للمدة 2005-2017.

سادسا: مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة

ركزت الدراسة على استعمال مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تطرق البحث في الجانب النظري فقط لغرض بيان علاقتها بالمخاطرة المصرفية والقدرة الائتمانية ، أن مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق يكون عرضها بشكل موجز لبيان مدى الترابط فيما بينها وسهولة العودة إليها ومراجعتها عند استعراض الإطار التطبيقي للدراسة، فقد اعتمدت المؤشرات الآتية:

- 1- المخاطرة المصرفية باستخدام Z-score .
- 2- نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات .
- 3- نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض .

المبحث الثاني

المضامين النظرية للعلاقة بين المخاطر المصرفية والقدرة الائتمانية

المطلب الأول : المخاطر المصرفية والمفاهيم ذات الصلة.

تمهيد

لكل مصرف درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه اذ تتعرض المصارف وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ، لدرجة أن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاطها في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها.

أولاً : مفهوم المخاطر المصرفية

تعددت مفاهيم المخاطرة بشكل عام حسب الاتجاهات والمجالات التي يتناولها الباحثون والكتاب . لذلك فأن المخاطرة شيء يحدث في المستقبل ولكن لا يمكن التنبؤ به اليوم بسبب عدم التأكد, اذ عرفها (Olsson,2002:5-6) على انها عدم التأكد من المخرجات المستقبلية . واكد (Berg,2010:79) بأنها حالة عدم التأكد التي تحيط بالمستقبل والمخرجات. في حين أشار (Ross,et.al,2014:360) بأن المخاطرة هي ذلك الجزء غير المتوقع من العائد الناتج من المفاجآت وهو الخطر الحقيقي لأي استثمار .

ثانياً : تصنيف المخاطرة المصرفية

تصنف المخاطر التي تواجه المصارف إلى صنفين أساسين (الشيخ, 2008:127):

- 1- المخاطرة على اساس ارتباطها بالمؤسسات المصرفية : والتي صنفتم الى نوعين هما المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية (Gitman,2009:250) :
- أ- المخاطر النظامية : عرفت المخاطر النظامية في تقرير عام 1992 الصادر عن مصرف التسوية الدولية على انها حدوث خلل قد يسبب صعوبات واسعة النطاق للمصارف في قطاعات السوق الأخرى أو في النظام المالي ككل.

لذلك فإن المخاطر النظامية تعتمد على صدمة أو اضطراب نشأ سواء داخل النظام المالي أو خارجه مما يؤدي إلى تعطل المشاركين في السوق . (Gallati,2003:23,26)

ب- المخاطر غير النظامية : هي المخاطر الخاصة التي تواجه مصرف معين نتيجة لخصائص وظروف ذلك المصرف والتي يمكن تجنبها عن طريق استراتيجية التنوع (Davies & Crawford, 2014 : 179).

2- المخاطرة على اساس مصدر الخطر : وفقا لهذا المعيار تُصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى نوعين رئيسيين هما (قاسمي,2016:208):

أ- المخاطر المالية : هي احتمال وقوع أحداث معينة بشكل غير متوقع تؤثر سلباً على الأداء المالي للمصرف سواء عن طريق تخفيض صافي قيمة موجوداتها أو تدفقاتها النقدية ، أو عن طريق خفض أرباحها المعلنة . (Culp, 2002:9). وقد صنفت المخاطر المالية الى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الادوات المالية والسلع) (Woods& Dowd,2008:5) .

1) مخاطر الائتمان : هي واحدة من أقدم أنواع المخاطر التي تواجه المصارف كوسطاء ماليين والتي تنطوي على تخلف المقرض عن سداد الفائدة أو اصل الدين او كلاهما مما يؤثر سلباً على رأس مال المصرف ومن ثم تعرض المصرف للإفلاس (Broll,et. al.,2002:1). ويرى (Luy,2010:27) مخاطر الائتمان بأنها تلك الخسارة التي يتعرض لها المقرض نتيجة لفشل الطرف المقابل (المقرض) في الوفاء بالتزاماته المتعاقد عليها.

2) مخاطر السيولة : هي عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المادية بشكل فوري في مدة زمنية محددة (Drehmann& Nikolaou,2010:4). وذلك لعدم تطابق تاريخ استحقاق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة او احتياجات السيولة المفاجئة وغير المتوقعة بسبب الظروف الطارئة وعدم قدرة المصرف على بيع الموجودات بشكل فوري وبقيمة السوق العادلة (Giannotti,et. al.,2011: 100) . وان السيولة عنصر هام للاستمرارية لذلك فإن إدارة السيولة هي أداة مهمة لإدارة المصارف فهي تعكس امكانية المصرف على سداد الالتزامات القصيرة والطويلة الاجل ,اذ هناك العديد من نسب السيولة التي تستخدمها المصارف لإدارة السيولة الخاصة والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف واهم هذه النسب (Durrah,et. al.,2016,436) :-

• **نسب التداول**: تعني قياس مدى امكانية المصارف على الوفاء بالتزاماتها المستحقة خلال السنة المالية وذلك عن طريق تحويل الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات المستحقة والتي تمثل نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة, وصيغة هذه النسبة:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

• **النسبة السريعة** : تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل من النقدية في الصندوق والنقد لدي المصارف والاستثمارات قصيرة الاجل مستعبدا المخزون .ويعد المصرف كفوء والذي يقاس بعدد المرات عندما تكون نسبة المؤشر واحد مرة وصيغة هذه النسبة كالآتي (Breuer,et. al., 2012: 80) .

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

مخاطر السوق : هي المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة لتحركات أسعار السوق المعاكسة لتوقعاتهم (Greuning & Iqbal, 2008:165) . وقد قسم مخاطر السوق الى اربع فئات رئيسية (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف مخاطر أدوات الملكية ومخاطر البضائع) (البنك المركزي الاردني , 2) :-

أ- **مخاطر اسعار الفائدة** : هي الخسارة المحتملة نتيجة لتحركات أسعار الفائدة , والتي تنشأ عندما تكون فترة استحقاق موجودات المصرف أطول بكثير من التزاماته لذلك تسمى إدارة مخاطر أسعار الفائدة بإدارة الموجودات والمطلوبات ويرى (Rathod,2015:24) .

ب- **مخاطر اسعار صرف العملات الأجنبية** : هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف , بسبب الخسارة الناتجة عن تحركات أسعار الصرف غير المواتية في المدة التي يكون فيها المركز مفتوحاً سواء كان آني أو أجل أو كليهما بالعملة الأجنبية نفسها. فضلا عن خطر التسوية الناجم عن تخلف الطرف المقابل وعن التأخير الزمني في تسوية عملة واحدة في مركز واحد وتسوية عملة أخرى في منطقة زمنية أخرى (Kanchu&Kumar,2013:149)

ج- **مخاطرة ادوات الملكية والسلع** : هي تلك المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الأسهم . وتشير مخاطرة السوق العامة للأسهم إلى حساسية الأداة للتغيير في مستوى مؤشرات سوق الأوراق المالية . بينما يشير الخطر المتبقي إلى ذلك الجزء من تقلبات أسعار الأسهم التي حددت عن طريق خصائص معينة للشركة مثل نوع النشاط وكيفية الإدارة (Crouhy, et. al,2006:28) . اما مخاطر السلع فتعرف على أنها الخسارة المحتملة بسبب التغير السلبي في أسعار السلع. وتشمل السلع الزراعية والسلع الصناعية, و سلع الطاقة وتتنذب قيم السلع الأساسية بدرجة كبيرة بفعل التغيرات في العرض والطلب وان اي مصرف يتعامل بهذه السلع يتعرض لمخاطرها (Vidyashree & Rathod,2015:25) .

3) **مخاطرة رأس المال** : تنشأ هذه المخاطرة عندما تكون القيمة السوقية لموجودات المصرف اقل من القيمة السوقية لمطلوباته . اذ ان متطلبات الاحتفاظ بحجم رأس المال الممتلك ترتبط طردياً بمستوى مخاطرة المحفظة , أي كلما ترتفع المخاطر المصرفية يتوجب على المصرف الاحتفاظ برأس مال أكبر لمواجهة تلك المخاطر (Casu,et.al.,2006:275) .

4) **المخاطر التشغيلية** : وهي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن انهيار العمليات التشغيلية اليومية فضلا عن إخفاق الإدارة والإجراءات التنافسية والأخطاء البشرية أو التكنولوجية (Alam& Masukujjaman ,2011:18) . وقد حددت اتفاقية بازل للرقابة المصرفية سبع تصنيفات للمخاطر التشغيلية وهي كالآتي (Rhanoui& Belkhoutout,2018:114)

- :

1- الاحتيال الداخلي : والذي يتمثل بالخسائر المتعلقة بالأفعال المتعمدة أو غير الملائمة وعدم الالتزام بالقوانين وسياسة المصرف من موظفي المصرف.

2- الغش الخارجي : تتمثل بالأعمال التي يقوم بها الطرف الثالث الذي يهدف الى التحايل على القانون والغش و السرقة والتزوير .

3- ممارسات التوظيف والسلامة في العمل : الخسائر المتعلقة بأعمال تتعارض مع قوانين الصحة أو قوانين العمل ومطالبات التعويض بسبب التميز والمسؤولية العامة.

4- ممارسات الزبائن والمنتجات والأعمال : الخسائر الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات المهنية للعملاء أو تصميم المنتج والخروقات وإساءة استخدام معلومات العميل السرية وأنشطة التداول غير السليمة على حساب المصرف , وغسيل الأموال وبيع المنتجات غير المصرح بها.

5- الاضرار بالموجودات المادية : الخسائر ذات الصلة بالكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات.

6- تعطل الأعمال التجارية وإخفاقات النظام : تحدث بسبب الاخفاقات نتيجة فشل الاجهزة والبرمجيات الاخرى

المطلب الثاني : أنموذج التمان**أولاً: مفهوم انموذج التمان Z-Score**

يعد انموذج التمان من اكثر النماذج شيوعا للتنبؤ بالفشل المالي .والذي وضع عام 1974 استكمالاً لنموذج سابق وضع عام 1968 والذي يعمل على ترجيح وانتقاء النسب المالية التي يمكن ان تتنبأ بالفشل المالي (عبد الستار و البريفكاني, 2017: 274) . لذلك يعرف بانه المقياس العام لصحة المؤسسات المالية والذي يستخدم خمس نسب مالية تجمع بطريقة محددة لأنتاج واحد يدعى (Z) (Mohammed,2016:73) .

واقصر التمان في بناء نموذجه على اهم خمس نسب مالية وقد استخدم الاسلوب الاحصائي اذ تمثلت بالنسب الاتية (Zaki,2016:1940) :

X1 : رأس المال العامل الى مجموع الموجودات

X2 : الارباح المحتجزة الى مجموع الموجودات

X3 : الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات

X4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى مجموع المطلوبات

X5 : المبيعات الى مجموع الموجودات.

ومن ثم كانت الصورة النهائية لمعادلة النموذج كالتالي

$$Z=1.2 \times X1 + 1.4 \times X2 + 3.3 \times X3 + 0.6 \times X4 + 1.0 \times X5$$

بعد ذلك صنف التمان المصارف الى ثلاثة مناطق وكما يأتي: (anjum,2014:215)

- المنطقة الحمراء - اذ كانت نتيجة النموذج اقل من 1.8 ($Z < 1.8$)
- المنطقة الرمادية - اذ كانت النتيجة تتراوح بين 1.9 - 2.9 ($1.9 < Z < 2.9$)
- المنطقة الخضراء - اذ كانت النتيجة اكبر من 2.9 ($Z > 3.0$)

ثانياً: النسب المالية التي استخدمها Altman كمؤشرات للتنبؤ بالإفلاس

تم صنيفت المتغيرات إلى خمس نسب قياسية ، بما في ذلك السيولة والربحية والرافعة المالية والملاءة المالية والنشاط. اختيرت النسب على أساس شعبيتها في الأدبيات وملاءمتها المحتملة للدراسة (Altman,2000:9).

1- رأس المال العامل / اجمالي الموجودات

يمثل الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة . تقيس هذه النسبة حجم الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية مطلوباتها أو التزاماتها قصيرة الأجل. فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة . ويرمز لنسبة رأس المال العامل الى اجمالي الموجودات بالرمز (X1) وبحسب المعادلة الاتية : (Wong&Ong,2014:202) .

$$X1 = \frac{\text{المال رأس العامل}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

2- الأرباح المحتجزة / اجمالي الموجودات :

تقيس هذه النسبة درجة إعتقاد المصرف على تمويل الموجودات بإستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثل في الأرباح المحتجزة. فكلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة إعتقاد المصرف على موارده الذاتية في تمويل موجوداته، أما في حال انخفاض النسبة فأن ذلك يدل على زيادة اعتماد المصرف على أموال الغير في تمويل حاجاته من الموجودات. ويرمز لها بالرمز X2 وحسب المعادلة الآتية : (Altman,2015:594)

$$X2 = \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

3- الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات :

تحسب هذه النسبة عن طريق قسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي موجودات المصرف . أن هذه النسبة تعكس فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وتقاس بصافي الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب ، وذلك لأن إجمالي الموجودات تتكون من أموال المساهمين و الدائنين ويرمز لها بالرمز X3 وبحسب المعادلة الآتية : (Chieng,2013:28)

$$X3 = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

4- القيمة السوقية لحقوق المساهمين / اجمالي المطلوبات

تحسب هذه النسبة بقسمة القيمة السوقية لحقوق المساهمين لإجمالي المطلوبات . أن هذه النسبة تقيس مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع المطلوبات التي بذمة المصرف حيث تعد حقوق المساهمين هامش الأمان للدائنين . فكلما ارتفعت هذه النسبة عُد المصرف قادر على الايفاء بالتزاماته والعكس في حال انخفاض يدل على ان المصرف غير قادر على تسديد ديونه مما يؤدي الى التعثر المالي . ويرمز لها (X4) ومعادلتها كالآتي : (AI-Manasee & AI- (Oshaibat,2018:184).

$$X4 = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين}}{\text{اجمالي المطلوبات}}$$

5- المبيعات / اجمالي الموجودات :

تحسب هذه النسبة بقسمة إيراد المبيعات الى اجمالي الموجودات . وتستخدم لقياس قدرة موجودات المصرف على توليدها الإيرادات عن طريق مبيعاتها ، ويوضع الرمز X5 لنسبة المبيعات الى اجمالي الموجودات وحسب المعادلة التالية: (Gibson,2009:456) .

$$X5 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

المطلب الثالث : القدرة الائتمانية**تمهيد**

القدرة الائتمانية من أهم الموضوعات التي تجذب اهتمام المصرفيين في ظل الظروف البيئية المعقدة التي تعمل فيها المصارف . ولأن نجاح المصارف يتوقف على مدى نجاحها في رسم سياستها الائتمانية فلا بد من قياس وتحليل الأنشطة الاقراضية التي تعد أكثر مجالات الأستثمار جاذبية نتيجة لأرتفاع العوائد المتولدة عنها , إذ يمثل الائتمان الممنوح الجانب الاكبر في محفظة قروض المصارف التجارية .

أولاً : مفهوم الائتمان المصرفي

ان اصل الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض , اما في الاقتصاد الحديث فيعرف الائتمان المصرفي على أنه قيام الدائن بمنح المدين فترة من الزمن يلتزم بموجبها المدين بدفع قيمة الدين عند الاستحقاق , اي هو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها (الدعيم واخرون, 2006:1) , لذا يعرف الائتمان بأنه عملية توظيف موارد المصرف في ضل سياسة ائتمانية واضحة من اجل تحقيق اعلى عائد باقل مخاطرة ممكنة متمثلة بمخاطر الائتمان, ويشير الاخير الى عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المتفق عليها في تاريخ الاستحقاق (الشمري, 2014:48) .

ثانياً: محددات الائتمان المصرفي

هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني لأي مصرف بعضها يرتبط بالعميل والمصرف , والبعض الاخر يرتبط بالائتمان نفسه , وأن تحديدها يتطلب تحليل الائتمان والذي من شأنه أن يحدد الجدارة الائتمانية لطالب الائتمان:

1- المحددات الخاصة بالزبون : هناك عدد من العوامل التي تؤثر في تحديد الجدارة الائتمانية لطالب الائتمان, اي الشروط الواجب توافرها لدى العميل والتي يرمز لها ب 6C,S وهي كالآتي (الخفاجي, 2015:18):

أ- الشخصية : تعد شخصية الزبون هي المحدد الاول والركيزة الاساسية في القرار الائتماني والاكثر تأثيراً في المخاطرة التي يتعرض لها المصرف (Rose & Hudgins, 2013: 530)

ب- المقدرة : يقصد بها التحقق من قدرة العميل على ادارة اعماله بكفاءة تضمن للمصرف سلامة الائتمان الممنوح له ويمكن التحقق عن طريق معرفة ربحية الزبون والمركز المالي له والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة , ومدى كفايتها وتوافقها مع مواعيد سداد القرض

ج- التدفق النقدي : رأس المال له تأثير رئيسي في حماية الدائنين فهو يعد عنصر الضمان والامان لحقوق المساهمين من الخسائر, كلما كان حجم رأس المال اكبر كلما قلت احتمالات الخسائر التي يتعرض لها الدائن , لذلك لا بد من التركيز على نسب المديونية والتأكد من عدم تخطيها وتحليل الاموال الذاتية والاموال المقترضة وملاءة رأس المال قبل اتخاذ قرار منح الائتمان من قبل المصرف .

د- الضمان : وهي مجموعة الموجودات التي يضعها المقرض تحت تصرف المصرف كضمان مقابل حصوله على القرض ، ولا يجوز للمقرض التصرف بالموجود المرهون اذ سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة المقرض على السداد

2- الظروف : تعني معرفة مدى تأثير الظروف العامة والخاصة بالعمل طالب الائتمان على المشروع المطلوب تمويله
3- المحددات الخاصة بالمصرف :وتتمثل بالأمور المتعلقة بأنشطة المصرف وهي كالآتي : (الدغيم وآخرون, 2006: 195) (الشمري, 2014:75)

أ- درجة السيولة : وتتمثل بحجم الاموال المتوفرة لدى المصرف . والمصارف التي يتعامل معها وايضا الاموال لدى البنك المركزي وقدرته على توظيفها من خلال تحويلها الى سيولة بسرعه وبدون خسارة
ب- الاستراتيجيات : التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها وهي اما ان تكون هجومية او متحفظة او معتدلة .

ج- الهدف العام : الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه في المرحلة القادمة.

د- الامكانيات : المتاحة للمصرف لاسيما الطاقات البشرية المؤهلة والمدرية على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي كذلك التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات إلكترونية.

4- الحصة السوقية : للمصرف اذ كلما كانت الحصة السوقية كبيرة فإمكانه الحصول على معاملات كبيرة ومن ثم قابليته للإقراض اكبر وامكانية عالية على الاختراق والتغلغل في الاسواق وجذب الزبائن .

5- المحددات الخاصة بالائتمان المصرفي : هناك مجموعة من المحددات الخاصة بالائتمان المصرفي نفسه والتي يمكن حصرها بالآتي :

أ- مبلغ القرض: لهذا العامل اهمية خاصة اي كلما زاد المبلغ عن حد معين توجب على المصرف ان يقوم بدراسات ادق , لان مخرجات عدم سداد قرض ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

ب- الغرض : التسهيل وطبيعة الائتمان الذي خصص من اجله.

ج- المدة الزمنية : اي المدة الزمنية التي يرغب بها مقدم القرض والتي يود سداد التزاماته خلالها بما يتناسب مع امكاناته .

د- طبيعة السداد المتبعة : اي هل سيكون سداد الائتمان دفعة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها . ام يكون السداد خلال دفعات تأثيرية بما يتناسب مع طبيعة نشاط الزبون والايرادات والتدفقات الداخلة له وموارده الذاتية .

هـ- نوع الائتمان المطلوب : هل يتوافق مع السياسة الائتمانية للإقراض في المصرف او يتعارض معها (, Bagchi 2000 : 300) .

المبحث الثالث

تحليل المخاطرة المصرفية والقدرة الائتمانية

المطلب الاول : تحليل المخاطرة المصرفية باستخدام نموذج التمان

يتناول هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف العراقية الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي شملت مصرفين تمثل في مصرف بغداد ومصرف بابل للمدة 2005 – 2017، ويركز هذا المبحث على تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج التمان والقدرة الائتمانية للمصارف العراقية عينة الدراسة .

1- مصرف بغداد

يبين الجدول (1) عن طريق تحليل بيانات مصرف بغداد وحسب نموذج التمان أن المصرف يقع ضمن المنطقة الحرجة منطقة التعثر المالي خلال جميع سنوات نشاطه للفترة المبحوثة من 2005 – 2017 . اذا أن أعلى نسبة حققها المصرف كانت في عام 2005 بلغت (1.666) وهي دون مستوى المعيار اي ان المصرف يتعرض لمخاطر مصرفية عالية . أي أن $Z\text{-Score} < 1.8$ واخذت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي والتدهور خاصة في السنوات الاخيرة إذ بلغت في عام 2017 (0.753) مما يدل على عدم قدرة المصرف على تخطي عتبة الفشل المالي . وذلك يرجع لعدة اسباب منها انخفاض اسعار الاسهم وانخفاض اداء المصرف وكذلك عدم امكانية هذا المصرف على تطوير قابليته بشكل جيد. والجدول (1) يوضح المخاطرة المصرفية حسب أنموذج (Z-score) Altman لمصرف بغداد لمدة الدراسة 2005 – 2017.

جدول (1) أنموذج التمان لمصرف بغداد

السنة	x1	x2	x3	x4	x5	Z أنموذج التمان
2005	0.691	0.005	0.007	1.293	0.030	1.666
2006	0.637	0.009	0.029	0.390	0.053	1.161
2007	0.588	0.043	0.062	0.571	0.009	1.322
2008	0.693	0.036	0.040	0.343	0.008	1.229
2009	0.760	0.019	0.023	0.300	0.005	1.200
2010	0.691	0.014	0.017	0.213	0.042	1.073
2011	0.693	0.023	0.029	0.534	0.063	1.341
2012	0.773	0.018	0.023	0.186	0.048	1.187
2013	0.762	0.022	0.022	0.245	0.048	1.212
2014	0.768	0.011	0.018	0.252	0.041	1.189
2015	0.481	0.004	0.009	0.228	0.051	0.799
2016	0.451	0.020	0.019	0.248	0.061	0.842
2017	0.381	0.013	0.035	0.188	0.050	0.753

المصدر / اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1) .

2- مصرف بابل

أظهرت المخرجات في الجدول (2) انه في عام 2005 كان مصرف بابل في المنطقة الرمادية اي ان المصرف محافظ على نشاطه بعيدا عن منطقة التعثر المالي . اذ بلغت قيمة Z-score 1.970 اكبر من 1.8 بينما كانت قيم Z واقعه بين (1.145- 1.556) من عام 2006 الى عام 2015 اي ضمن المنطقة الحرجة والتي تشير الى المخاطرة المصرفية العالية وذلك لان Z اقل من 1.8, وحسب تحليل مقياس التمان Z-score ان نشاط مصرف بابل من عام 2006 الى عام 2015 متدني . ويرجع لعدة اسباب منها ضعف ادارة المصرف وانخفاض السيولة المصرفية نتيجة العجز المتراكم واعتماد المصرف على سياسة الاقتراض لتمويل عملياته والتي تؤثر على ارباح المصرف فضلا عن انخفاض نسبة المبيعات ولكن نلاحظ هناك انخفاض كبير في المخاطر المصرفية في السنوات الاخيرة 2016- 2017 , اذا بلغت قيمة Z في عام 2016 (4.233) اكبر من 2.9 اي تطور المصرف في ادائه باذ وصل الى منطقة الامان . اذ طور المصرف نشاطه وحسن من ادائه واستطاع اجتياز مرحلة الخطر . والجدول (2) يوضح أنموذج التمان لمصرف بابل

جدول (2) أنموذج التمان لمصرف بابل

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	Zمقياس التمان
2005	0.496	0.022	0.033	1.932	0.077	1.970
2006	0.451	0.039	0.048	0.765	0.079	1.291
2007	0.553	0.032	0.057	0.796	0.105	1.480
2008	0.718	0.043	0.053	0.417	0.099	1.447
2009	0.752	0.021	0.026	0.773	0.077	1.556
2010	0.654	0.020	0.024	0.308	0.069	1.145
2011	0.546	0.017	0.021	0.493	0.394	1.439
2012	0.709	0.016	0.019	0.407	0.369	1.550
2013	0.279	0.010	0.015	0.628	0.490	1.265
2014	0.166	0.015	0.018	0.572	0.609	1.234
2015	0.179	0.009	0.015	0.603	0.682	1.321
2016	1.769	0.264	0.204	1.041	0.443	4.233
2017	1.187	0.525	0.162	1.374	0.566	4.084

المصدر / اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (2) .

المطلب الثاني تحليل القدرة الائتمانية

اولاً:- نسبة راس المال / اجمالي الموجودات * 100

يستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة المصرف على استخدام راس المال في تمويل موجوداته الكلية . وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك افضل لحماية اموال المودعين من وجهة نظر البنك المركزي ، ولكن في الوقت ذاته زيادة هذه النسبة يؤدي الى انخفاض معدل العائد على راس المال مما يضر مصلحة المساهمين

1- مصرف بغداد

نشاهد عن طريق الجدول (3) ان اعلى نسبة لرأس المال الى اجمالي الموجودات لمصرف بغداد كانت في عام 2017 اذ بلغت (22.933) بسبب انخفاض موجودات المصرف عما كانت عليه في السنوات السابقة بينما حقق المصرف في عام 2010 ادنى نسبة لرأس المال الى اجمالي الموجودات بلغت (10.405) بسبب زيادة الموجودات لمصرف بغداد وكذلك زيادة رأس المال ويرجع سبب الزيادة والنقصان في الموجودات الى تشريعات البنك المركزي والعوامل الاقتصادية والسياسية الى يمر بها البلد وكذلك ادارة المصرف للأموال والجدول (3) يوضح نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات.

جدول (3) نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات لمصرف بغداد

السنة	مصرف بغداد
2005	16.654
2006	15.994
2007	14.564
2008	12.893
2009	10.596
2010	10.405
2011	12.899
2012	13.455
2013	14.165
2014	13.680
2015	16.134
2016	20.826
2017	22.933
المتوسط	15.015

المصدر / اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (3) .

2- مصرف بابل

نلاحظ عن طريق تحليل مخرجات جدول (4) لمصرف بابل ان اعلى نسب لرأس المال الى اجمالي الموجودات كانت في عام 2017 والتي بلغت (876.185) وذلك لارتفاع رأس مال المصرف في الوقت الذي هبطت فيه موجوداته بنسبة كبيرة عن السنوات السابقة. في حين سجل عام 2010 ادنى نسبة لمؤشر رأس المال الى اجمالي الموجودات والتي بلغت (23.782) ويعود ذلك الى انخفاض رأس مال مصرف بابل وارتفاع حجم موجوداته

جدول (4) نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات لمصرف بابل

السنة	مصرف بابل
2005	42.937
2006	40.091
2007	36.383
2008	24.502
2009	29.670
2010	23.782
2011	36.849
2012	32.932
2013	45.708
2014	57.322
2015	66.033
2016	561.966
2017	876.185
المتوسط	144.182

المصدر / اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (4) .

ثالثاً- نسبة مخصص خسارة القروض الى القروض والتسليفات .

تستخدم هذه النسبة لقسمة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض والتسليفات، وتهدف الى بيان مقدار القروض التي عجز المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة . لعدم تمكن المقترض عن الوفاء بسبب ظروف او مشاكل صاحبت النشاط الذي يزاوله بمبلغ القروض او السلف المقرضة من المصرف المعني ، وكلما ارتفعت هذه النسبة فان لها دلائل سلبية على المصرف من جهة وسمعته تجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى، لأنها تؤدي الى ارتفاع مخاطر التعثر في السداد اي ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف ، لذا سيعرض معدلات التعثر في السداد للمصارف المبحوثة لكل مصرف على حده ومن ثم كل المصارف بشكل عام خلال مدة الدراسة من 2005-2017 .

1- مصرف بغداد

تظهر مخرجات تحليل الجدول (5) لمصرف بغداد ان نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض منذ عام 2005 ولغاية عام 2017 كانت تقع ما بين (0.040-0.307) ، اذ ان اعلى معدل للتعثر كان في عام 2008 والذي بلغ (0.307) في حين سجل المصرف ثاني اعلى نسبة للتعثر في عام 2017 والتي بلغت (0.220) وثالث اعلى نسب في عام 2007 اذ بلغت نسبة التعثر (0.199) . هذا يعني ان مصرف بغداد يعاني من مخاطر ائتمانية عالية لعدم قدرته على تحصيل جزء كبير من قروضه والسبب في ذلك عدم كفاءة السياسة الاقراضية للمصرف فيما يتعلق بالمركز المالي للزبون اضافة الى سوء الاوضاع الاقتصادية ومرحلة الانكماش التي مر بها البلد فضلاً عن الاضطراب السياسي بينما سجل المصرف ادنى معدل للتعثر في عام 2005 والتي بلغت (0.04) اي ان درجة مخاطرة المصرف منخفضة وان المصرف قادر على استرداد قروضه . والجدول الاتي يوضح نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض والتسليفات للمصرف .

جدول (5) نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض والتسليفات لمصرف بغداد

السنة	مصرف بغداد
2005	0.040
2006	0.170
2007	0.199
2008	0.307
2009	0.180
2010	0.084
2011	0.117
2012	0.124
2013	0.082
2014	0.075
2015	0.123
2016	0.155
2017	0.220
المتوسط	0.14428732

المصدر / اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (5) .

2- مصرف بابل

توضح مخرجات تحليل الجدول (6) لمصرف بابل ان نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض منذ عام 2005 ولغاية عام 2017 كانت تقع ما بين (0.708 - 0.026). اذ ان اعلى معدل للتعثّر لمصرف بابل كان في عام 2015 والذي بلغ (0.708) وهذا يعني ان مصرف بابل يعاني من مخاطر ائتمانية عالية لعدم قدرته على تحصيل جزء كبير من قروضه , والسبب في ذلك عدم كفاءة السياسة الاقراضية للمصرف اضافة الى سوء الاوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والامنّي للبلاد , بينما سجل المصرف ادنى معدل للتعثّر في عام 2013 والتي بلغت (0.026) اي ان درجة مخاطرة المصرف منخفضة وان المصرف قادر على استرداد جزء من قروضه . والجدول الاتي يوضح نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض والتسليفات للمصرف .

الجدول (6) نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض والتسليفات لمصرف بابل

السنة	مصرف بابل
2005	0.034
2006	0.037
2007	0.049
2008	0.262
2009	0.251
2010	0.067
2011	0.039
2012	0.033
2013	0.026
2014	0.027
2015	0.708
2016	0.078

المصدر / اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (6) .

جدول (7) المعيار الصناعي للقابلية الائتمانية للفترة من 2005 - 2017

السنة	راس المال الى اجمالي الموجودات	مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض
2005	29.795	0.037
2006	28.043	0.103
2007	25.474	0.124
2008	18.698	0.284
2009	20.133	0.215
2010	17.094	0.076
2011	24.874	0.078
2012	23.194	0.078
2013	29.937	0.054
2014	35.501	0.051
2015	41.083	0.416
2016	291.396	0.117
2017	449.559	0.162
المتوسط	79.598	0.183

المصدر / اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (7) .

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

يستعرض هذا المطلب أهم ما توصلت اليه الباحثين عن طريق تحليل علاقات الارتباط والانحدار لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات وذلك عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط الخطي Pearson لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات وكذلك استخدام الانحدار الخطي البسيط فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يبين مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تظراً على المتغير المعتمد. وكذلك استخدام معامل الانحدار Beta وقيمة F المحسوبة لمعامل الانحدار لبيان مدى معنوية معامل الانحدار.

أولاً: - اختبار فرضيات الارتباط

1- الفرضية الرئيسية الأولى: . لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر المصرفية والقدرة الائتمانية وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعية هي:

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى : -

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات.

يتبين من الجدول (8) ان علاقة الارتباط بين المخاطرة المصرفية ورأس المال الى اجمالي الموجودات كانت علاقة طردية موجبة اذ بلغت قيمة العلاقة (0.875). وهذا يعني ان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية ما بين المخاطرة المصرفية باستخدام نموذج التمان ونسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات ومن ثم فان القرار هو رفض فرضية العدم .

اختبار الفرضية الفرعية الثانية :-

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر المصرفية ونسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض.

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر المصرفية ونسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض .

يتبين من الجدول (8) ان علاقة الارتباط بين المخاطرة المصرفية ومخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض علاقة ارتباط عكسية سالبة اذ بلغت قيمة العلاقة (0.147). وهذا يعني لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية ما بين المخاطرة المصرفية باستخدام نموذج التمان ومخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض . ومن ثم فان القرار هو عدم رفض فرضية العدم .

جدول (8) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations				
		المخاطرة المصرفية	رأس المال الى اجمالي الموجودات	مخصص خسائر القروض الى القروض
المخاطرة المصرفية	Pearson Correlation	1	.875**	-.147-
	Sig. (2-tailed)		.000	.633
	N	13	13	13
رأس المال الى اجمالي الموجودات	Pearson Correlation	.875**	1	.037
	Sig. (2-tailed)	.000		.905
	N	13	13	13
مخصص خسائر القروض الى القروض	Pearson Correlation	-.147-	.037	1
	Sig. (2-tailed)	.633	.905	
	N	13	13	13

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

ثانيا: - اختبار فرضيات التأثير

2- الفرضية الرئيسية الثانية: . (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطرة المصرفية على القدرة الائتمانية للمصارف)

وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين

أ- اختبار الفرضية الفرعية الاولى :

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات .

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات .

يبين الجدول (9) ان معامل انحدار المخاطرة المصرفية على مؤشر راس المال الى اجمالي الموجودات (0.003) وهذا يعني ان مؤشر راس المال الى اجمالي الموجودات سيقبل بمقدار (-0.003) اذا انخفضت المخاطرة المصرفية مقيمة بأنموذج التمان بمقدار وحدة واحدة. علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (1%) او مستوى (5%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (16.1) وهي قيمة معنوية عند المستويين المذكورين .وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار (36.1) ، وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%) او المستوى (5) . وبلغت قيمة معامل التحديد (R2) (0.77) وهذا يعني ان المخاطرة المصرفية مقيمة بأنموذج التمان تفسر ما مقداره (77%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر راس المال الى اجمالي الموجودات، اما النسبة المتبقية البالغة (99.23%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج.

عليه تستدل الباحثين من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) ، يوجد تأثير ذات دلالة معنوية بين المخاطرة المصرفية مقدرة بأنموذج التمان ومؤشر راس المال الى اجمالي الموجودات .

جدول (9) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الاولى

R ²	F	مؤشر راس المال الى اجمالي الموجودات				المتغير التابع
		قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	β	A	المتغير المستقل
0.77	36.1	16.1	4.84	0.003	1.25	المخاطرة المصرفية
	0.00					Sig.

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية ونسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض .

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية ونسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض

يبين الجدول (10) ان معامل انحدار المخاطرة المصرفية على مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض (-0.634). وان هذا التأثير كان غير معنويا عند مستوى (1%) او مستوى (5%) لان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-0.491) وهي قيمة غير معنوية عند المستويين المذكورين . وبلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية انموذج الانحدار (0.06) ، وهي قيمة غير معنوية عند المستوى (1%) او المستوى (5%). وبلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.021) وهذا يعني ان المخاطرة المصرفية مقيمة بأنموذج التمان تفسر ما مقداره (0.21%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض ، اما النسبة المتبقية البالغة (99.79%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج.

وعليه تستدل الباحثين من التحليل أعلاه عدم رفض فرضية العدم (H0) ، لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية بين المخاطرة المصرفية مقدرة بأنموذج التمان ومؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض .

جدول (10) تحليل علاقات الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

R ²	F	مؤشر مخصص خسائر القروض / اجمالي القروض				المتغير التابع
		قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	β	A	المتغير المستقل
0.021	0.06	-0.491	4.84	-0.634	1.587	المخاطرة المصرفية
	0.63					Sig.

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الاول : الاستنتاجات

توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات استنادا الى مخرجات التحليل المالي والاحصائي وهذه الاستنتاجات هي:
الاستنتاجات هي:

- 1- أظهرت مخرجات التحليل المالي ان المصارف عينة الدراسة تتعرض لمخاطرة مصرفية عالية نتيجة لعدد من العوامل المختلفة منها عوامل داخلية متعلقة بالمصرف ومنها ما هو خارجي كالأوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية ,وبحسب نموذج التمان ان هذين المصرفين يقعان ضمن المنقطة الحرجة ويعانيان فشلاً مالياً , الا ان مصرف بابل حاول الوصول الى منطقة الامان خلال عامي 2016 و 2017 .
- 2- أظهرت مخرجات التحليل المالي ان هناك تفاوت ما بين مصرفي بغداد وبابل في نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات مما يدل على التفاوت الكبير في تبني المصارف المبحوث استراتيجيات الادارية والتنظيمية والاستثمارية خاصة وان زيادة نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات تكون في مصلحة المودعين لأنها تضمن لهم الحماية ضد المخاطرة لكنها في الوقت ذاته تحد من ربحية المساهمين والمستثمرين .
- 3- تبين مخرجات التحليل المالي أن مصرفي بابل وبغداد ملتزمين بنسبة كفاية رأس المال حسب تشريعات البنك المركزي وانهما يتبعان سياسة متحفظ في منح القروض في سنوات الاضطراب الاقتصادي .
- 4- تبين مخرجات التحليل المالي إن معدلات التعثر في السداد منخفضة نتيجة لتراجع المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية وإن مستويات الائتمان الممنوحة منخفضة جدا مما يدل على الاحتفاظ بنسبة كبيرة من الودائع غير مستثمرة، وهذا يعني عدم قيام المصارف بالوظيفة الرئيسة وهي منح الائتمان .
- 5- اظهرت مخرجات التحليل الاحصائي انه هناك ارتباط واثر ما بين المخاطرة المصرفية ونسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات , اي كلما ارتفعت المخاطرة المصرفية ترتفع معها نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات .
- 6- أوضحت مخرجات التحليل الاحصائي انه ليس هناك ارتباط واثر ما بين المخاطرة المصرفية ونسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض , اي كلما ارتفعت المخاطرة المصرفية ترتفع معها نسبة مخصص خسائر القروض والتسليفات الى اجمالي القروض والتسليفات .

المطلب الثاني: التوصيات

يهدف هذا المبحث لعرض التوصيات التي توصلت لها الدراسة وينبغي على المصارف التجارية اخذها بنظر الاعتبار لكي ترتقي بأدائها وهذه التوصيات هي:

- 1- ضرورة اهتمام المصارف باتباع وتطبيق انموذج التمان لقياس مخاطرها المصرفية وتحديد مركزها المالي كون هذا الانموذج يساعدها في التنبؤ بمستقبلها المالي ومدى امكانيتها على الاستمرار فضلاً عن اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة .
- 2- ضرورة اهتمام إدارة المصارف بتنوع انشطتها المصرفية والتعامل مع مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك لان تنوع الانشطة المصرفية يعمل على توزيع المخاطرة ومن ثم تقليلها
- 3- الحفاظ على راس المال وفق مستوى مقبول من الربحية وذلك عن طريق الاعتماد على المعايير الدولية واختيار المعيار الاكثر ملائمة للبيئة التي يعمل بها المصرف العراقي وعدم المبالغة بالاحتفاظ بسيولة عالية تؤثر بشكل سلبي في عائدات المصارف وانما استثمار السيولة المتاحة في مجالات استثمارية امنة تحقق ارباح معقولة .

- 4- ضرورة قيام المصارف برسم سياسة ائتمانية متوازنة تمكنها من تحقيق المواءمة ما بين الارياح التي تسعى الى تحقيقها والمخاطرة التي يمكن تجنبها .
- 5- اهتمام المصارف بدراسة طلبات الائتمان وفق اسس علمية صحيحة تمكنها منح قروض بتصنيف ائتماني عالي يؤدي الى خفض مخصص خسائر القروض ومن ثم تعظيم العائد وتقليل المخاطرة مما يجنب المصارف التعثر المالي .
- 6- ضرورة تجنب المصارف التجارية القروض المتعثرة لأنها تؤثر في سيولة المصارف وتضعف قدرتها وذلك لأن حجم القروض المتعثرة يؤثر سلباً على ربحية المصارف ومن ثم يعرضها للإفلاس .

قائمة المصادر العربية

- 1- البنك المركزي الاردني , "تعليمات بازل II , مخاطر السوق – المدخل المعياري " <http://www.cbj.gov.jo>
- 2- الخفاجي , ازهار احمد , " تأثير القروض المشتركة في التمويل وتقليل المخاطر المصرفية : بحث تطبيقي لعينة من البنوك العامة العراقية " , قدم الى مجلس معهد الدراسات العليا لدراسات المحاسبة والمالية , جامعة بغداد كجزء من متطلبات الدبلوم العالي مساوي لدرجة الماجستير في البنوك , 2015.
- 3- الدغيم , , وآخرون , عبد العزيز , ماهر الامين , ايمان نجرو , " التحليل الائتماني وتأثيره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري " , مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية , سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 28 , العدد 3 , 2006.
- 4- الشيخ , فهمي مصطفى , "التحليل المالي " , الطبعة الاولى , دار النشر رام الله , فلسطين , 2008.
- 5- صادق راشد الشمري , ادارة العمليات المصرفية , الوقائع والتطبيقات العملية , دار الكتب , بغداد , 2398 , 2014.
- 6- عبد الستار , اشتي وآخرون , " أنموذج Altman بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتعديء بالفشل المالي " , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 1 , العدد 37 , 2017.
- 7- قاسمي , اسيا , " اهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطرة على تعزيز السلامة المالية للبنوك " , مجلة المعارف , المجلد العاشر , العدد 20 , 2016 .

قائمة المصادر الاجنبية

- 1- Alam, Zahangir& Masukujjaman, " Risk Management Practices: A Critical Diagnosis Of Some Selected Commercial Banks In Bangladesh", Vol.VI, No. 01,(2011).
- 2- Al-Manasee, Sufian Radwan&Al-Oshaibat, Suleiman Daood, " Validity Of Altman Z-Score Model To Predict Financial Failure: Evidence From Jordan" , International Journal Of Economics And Finance; Vol. 10, No. 8; 2018
- 3- Altman, Edward I. , " Predicting Financial Distress Of Companies: Revisiting The Z-Score And Zeta Models" , Journal Of Banking & Finance,2000

- 4- Altman, Edward,I. , " Financial Ratios, Discriminant Analysis And The Prediction Of Corporate Bankruptcy" , The Journal Of Finance, Vol. 23, No. 4,2015
- 5- Anjum, Sanobar," Business Bankruptcy Prediction Models: A Significant Study Of The Altman's Z-Score Model" , ASIAN Journal Of Management Research, Volume 3 Issue 1, 2012
- 6- Bagchi , S.K. ."Credit Risk Management : " ,Person Education Limited ,1st Edition , England ,Uk. ,2000
- 7- Berg, Heinz-Peter," Risk Management : Procedures Methods And Experiences" , Journal Of Risk Management Vol.1, No. 2, (2010).
- 8- Breuer ,Adela& Frumușanu, Mihaela Lesconi & Breuer, Beatrix Lighezan & Manciu, Andra," Cash And Liquidity/Liquidity And Liquidity Ratio", Economy Series, Issue 4,(2012).
- 9- Broll, Udo& Pausch Thilo& Welzel, Peter," Credit Risk And Credit" , Derivatives In Banking",NO.228, (2002).
- 10- Casu, Barbara& Girardone ,Claudia & Molyneux ,Philip," Introduction To Banking",1st Edition , Pearson Education Limited, England,(2006.({
- 11- Chieng, Jasmine Rose," Verifying The Validity Of Altman's Z" Score As A Predictor Of Bank Failures In The Case Of The Eurozone",Submitted To The National College Of Ireland, September 2013
- 12- Crouhy,Michel&Galai,Dan&Mark,Robert, "The Essentials Risk Management", McGraw-Hill, New York,(2006).
- 13- Culp, Christopher L.,"The Revolution In Corporate Risk :Management A Decade Of Innovations In Process And Products",Journal Of Applied Corporate Finance(,2002).

- 14- Dan Luy, Dam," Evaluation Of Credit Risk Management Policies And Practices In A Vietnamese Joint-Stock Commercial Banks Transaction Office",(2010)
- 15- Davies, Tony&Crawford,Ian," Corporate Finance And Financial Strategy : Optimising corporate and shareholder value",9th Edition, Pearson Education Limited, United Kingdom,2014
- 16- Drehmann ,Mathias & Nikolaou,Kleopatra," Funding Liquidity Risk: Definition And Measurement",2010
- 17- Durrah, Omar& Rahman ,Abdul Aziz Abdul& Jamil, Ahsan& Ghafeer, Syed Nour Aldeen , " Exploring The Relationship Between Liquidity Ratios And Indicators Of Financial Performance: An Analytical Study On Food Industrial Companies Listed In Amman Bursa", International Journal Of Economics And Financial Issues, 6(2), 2016
- 18- Gallati,Reto R.,"Risk Management And Capital Adequacy –Covers Market,Credit, And Operational Risk",1st Edition, McGraw-Hill, New York,2003.
- 19- Giannotti ,Claudio& Gibilaro ,Lucia& Mattarocci ,Gianluca," Liquidity Risk Exposure For Specialised And Unspecialised Real Estate Banks Evidence From The Italian Market", Journal Of Property Investment &Finance ,Vol. 29, No. 2, 2011
- 20- Gibson, Charles H.," Financial Reporting & Analysis",11TH Edition, South-Western, a part of Cengage Learning,2009.
- 21- Gitman, Lawrence J.& Zutter, Chad J.," Principles of Managerial Finance"13th Edition, Pearson Prentice Hall, New Jersey,2012
- 22- Gitman, Lawrence J.," Principles of Management Finance " 12th Edition , Pearson Prentice Hall, New Jersey,2009.

- 23- Kanchu ,Thirupathip& Kumar Manoj," Risk Management In Banking Sector An Empirical Study", International Journal Of Marketing, Financial Services & Management Research ,Vol.2, No. 2, (2013).
- 24- Mohammed, Shariq ," Bankruptcy Prediction By Using The Altman Zscore Model In Oman: A Case Study Of Raysut Cement Company SAOG And Its Subsidiaries" , Australasian Accounting, Business And Financ Journal, Volume 10,Issue 4,2016
- 25- Olsson, Carl," Risk Management in Emerging Markets",1st Edition, Pearson, Britain,2002
- 26- Rhanoui ,Salma & Belkhoutout, Khalid," Operational Risk In Both Conventional And Islamic Banking Perceptions: Differences And Similarities", European Scientific Journal Vol.14, No.13,L(2018).
- 27- Rose , Peter S. , Hudgins , Sylvia C. ; Bank Management & Financial Services , 9th Edition , The McGraw-Hill ,international Edition,2013.
- 28- Ross, Stephen,A.& Westerfield, Randolph W.& Jordan , Bradford D." Essentials of Corporate Finance"9th Edition, The McGraw-Hill/Irwin , United States,2014 >
- 29- Sairani, P., " A Study On Risk Management Altman Z Score: A Tool To Measure Credit Risk" , International Journal Of Innovative Research & Development, Vol 3 Issue 12,2014.
- 30- Van Greuning, Hennie & Iqbal, Zamir ," Risk Analysis For Islamic Banks", The International Bank For Reconstruction And Development / The World Bank, Washington,(2008).
- 31- Vidyashree, D V & Rathod, Pralhad," Credit Risk Management – A Study On Public Sector, Private Sector And Foreign Banks In India", International Journal Of Research In Finance And Marketing, Volume 5, Issue 7, 2015

- 32- Wong, Jiachian & Ong, Tze San, " A Revisited Of Altman Z- Score Model For Companies Listed In Bursa Malaysia", International Journal Of Business And Social Science Vol. 5, No. 12; November 2014
- 33- Woods, Margaret & Dowd, Kevin, " Financial Risk Management for Management Accountants", The Society of Management Accountants of Canada (CMA Canada), the American Institute of Certified Public Accountants, Inc. (AICPA) and The Chartered Institute of Management Accountants (CIMA)., 2008
- 34- Zaki, Noha Mohamed, " The Relationship Between Audit Quality And Non- Fraudulent Financial Statements – An Empirical Study On Companies Listed In The Egyptian Stock Exchange" , International Journal Of Social Science And Economic Research, Volume:01, Issue:11, 2016